مصادر تمويل التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية

أ/ابراهيم محمد صالح

باحث دكتوراة

يقصد بمصادر تمويل التعليم الجامعي" تشكيلة المصادر التي حصلت منها المنشأة على أموال بهدف استثمارها". أما مصادر تمويل التعليم فيقصد بها" الجهات التي يمكن الحصول منها على التكاليف اللازمة لبرامج التعليم.

ويمكن القول أن مصادر تمويل التعليم في الجمهورية اليمنية يمكن أن تصنف على النحو التالي:

أولاً- مصادر داخلية، وتشمل هذه المصادر:

1. **التمويل الحكومي: ويأخذ هذا التمويل بدوره أشكالاً متعددة من أبرزها:**

أ- التمويل عن طريق الحكومة المركزية.

ب- التمويل بالمشاركة بين الحكومة وحكومات الأقاليم.

جـ- التمويل بالمشاركة بين الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم والمحليات.

2. **التمويل الخاص- ويأخذ هذا التمويل الخاص صوراً متعددة منها:**

أ- المصروفات التي تحصل من التلاميذ.

ب- التبرعات والهبات.

مصطلحات البحث:

1- مصادر التمويل.

2- الاتجاهات العالمية المعاصرة.

Sources of Funding Higher Education in Yemen

By sources of funding higher education is meant a variety of sources from which a higher education institution receives money with the aim of investment, whereas sources of funding education in general refer to those sources which bear the costs required for education programs.

It can be said that there are two broad sources of funding educational programs in Yemen:

Internal Sources which include the following:

1-Governmental Funding which takes many different forms:

a. Central government funding.
b. Funding through collaboration between the central government and regional governments.
c. Funding through collaboration between the central government and regional and local governments.

2-Non-Governmental Funding which takes many different forms:

a. School fees
b. Donations and grants.

Key Terms:

1-Funding sources
2-Contemporary global trends.

مصادر تمويل التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية

أ/ابراهيم محمد صالح

باحث دكتوراة

المقدمة:

يعتبر التعليم المحرك الرئيس لحركة التغيير المطلوب في أي مجتمع. ولم يعد هدف التعليم هو محو الأمية كما كان في السابق بل أصبح نوعاً من الاستثمار، وخاصةً أننا في زمن التقدم العلمي والتكنولوجي وكيف أصبح الاهتمام بالتعليم من الركائز الأساسية لتطور أي مجتمع من المجتمعات. بل وغدا إصلاح التعليم وتطويره القضية الرئيسة والشغل الشاغل للحكومات والشعوب على حدٍ سواء, يتجلى ذلك في أن هذه القضية قفزت إلى مقدمة أولويات خطط التنمية وبرامجها, واحتلت حيزاً كبيراً في الخطاب السياسي الرسمي والشعبي, وصارت على رأس أنشطة وبرامج الهيئات والمنظمات المحلية والإقليمية والعالمية, كما عقدت اللقاءات والمؤتمرات الداخلية والخارجية لمناقشتها, وتأتي عملية تمويل التعليم والإنفاق عليه في مقدمة القضايا.

ولذلك نرى التطور الحضاري الذي يعيشه الإنسان المعاصر يتميز بسرعة نموه وقدرته على التغيير والتسارع غير المتناهي في الاختراعات ووسائل الاتصال وجميع مناحي الحياة0 ولهذا يستوجب على المعنيين بشئون المجتمعات الإسلامية مواكبة هذه التغيرات وملحقاتها في جميع ميادين الحياة من أجل اللحاق بركب النهوض الحضاري والاقتصادي وتحقيق الريادة التي تهدف إليها الأمة العربية والإسلامية0 ومن هذه البرامج التي تدفع عجلة التنمية في جميع صورها التنمية التعليمية عامة, والاهتمام بالتعليم العالي على وجه الخصوص (عبد الله بن حلفان بن عبد الله العايش, 2009م, ص21).

وتجدر الإشارة بداية إلى العلاقة الوثيقة بين دراسة تكلفة التعليم وتمويله فمن خلال تحديد تكلفة التعليم في المستقبل القريب والبعيد تركز الجهود على البحث عن مصادر لتمويل هذه التكلفة أهي الدولة بمفردها ؟ أم الدولة بالإضافة إلى أولياء الأمور, وأصحاب الشركات التي تستفيد من العمالة المتعلمة؟ أم مصادر أخرى بالإضافة إلى المصادر السابقة أو غيرها؟ وكيف يكون التوازن بين الموارد العامة والخاصة في التمويل في حالة الاعتماد عليهما معاً؟ هذه وغيرها أسئلة مهمة جداً تحاول كل دولة أن تجيب عنها بالشكل الذي يناسب ظروفها. (عابدين, 2004م, ص63).

ويتزايد الاهتمام بعملية تمويل التعليم والإنفاق عليه ومدى توفر الأموال اللازمة له, كون تمويل التعليم يعد مدخلاً بالغ الأهمية من مدخلات النظام التعليمي, ويعتبر المسئول الأول عن كثير من المشكلات التي يواجهها التعليم, وأهم عوامل تحقيق كفاءة التعليم وتطويره, والوفاء بمتطلباته من الموارد البشرية والمادية, وبدون التمويل اللازم يقف التعليم عاجزاً عن أداء مهامها الأساسية, ولذلك يقف التمويل عقبة أمام طموح الدول في تحقيق آمالها التعليمية.(فائز ناصر علي مجاهد, 2008م, ص14).

لذلك فالعالم يتجه اليوم نحو اقتصاد المعرفة الذي أصبحت فيه سلع المعلومات من السلع الهامة نظراً لدورها في إعداد القوى البشرية المؤهلة والمدربة التي تُعد رأس مال ذا قيمة إنتاجية توازي رأس المال المادي أن لم تتفوق عليه. وقد ظلت سياسات التعليم في العالم العربي لفترة طويلة تنظر إلى التعليم على أنه خدمة و ليس قطاع إنتاج، استهلاك وليس استثمار وكانت النتيجة تخريج الآلاف من الطلبة في تخصصات لا سوق لها و لا تمثل موارد للاقتصاد الحديث الأمر الذي أدى إلى عدم المواءمة بين مخرجات العملية التعليمية واحتياجات سوق العمل مما أحدث فجوة كبيرة بين حجم الإنفاق على التعليم والاستفادة من مخرجاته.(صفاء الحبيشي, وآخرون, 2009م, ص4).

فإذا أردنا اللحاق بركاب الدول المتقدمة والمتطورة فيجب علينا الاهتمام بالعلم والتعليم وإبلائه قدراً كبيراً من الاهتمام, فالنهوض بالتعليم يعني النهوض بالوطن.

مشكلة البحث:

يواجه التعليم قيود عديدة, تحد من كفاءته وتضعف من جودة مخرجاته وإمكانية تطويرها, غير أن أكبر القيود وأشدها تأثيراً على مسيرة التعليم, هي محدودية مصادر التمويل وانخفاض كفاءة تخصيصها على مكونات ومفردات العملية التعليمية, من المباني والتجهيزات والتقنيات الحديثة... وغيرها, ومواكبة الزيادة المرتفعة في أعداد الملتحقين به, الأمر الذي يعيق إمكان تطوير التعليم وتحسين جودة مخرجاته والارتقاء بمؤشرات أدائه, والذي بدوره أثر على كفاءة التعليم الداخلية والخارجية وأفقده القدرة عن ملاحقة المعارف والتطورات الحديثة.(محمد أحمد الحاوري, 2005م, ص3).

حيث وقد بلغ الإنفاق العام للدولة عام 2008م (1.829.585) مليون ريال, منها نصيب الإنفاق على التعليم العام (11,02%) والتعليم العالي (2,92%) والتعليم الفني (1,22%) ثم المعاهد المتوسطة. (عبد الملك الضرعي, المؤشرات التعليمية في الجمهورية اليمنية (من منظور تنموي,1990- 2025م, ص225).

ولقد شهدت السنوات الماضية زيادة مستمرة في الإنفاق على التعليم العام والعالي, إلا أنه زاد الإنفاق على قطاع التعليم والتدريب عام 2008م بنسبة (103,74%) من الإنفاق العام للدولة عن عام 2003م, وقد استحوذ التعليم العام على غالبية تلك الزيادة, يليه التعليم الفني والمهني, ثم تحسن نسبي للإنفاق على التعليم العالي. مما فرض على الباحث ضرورة البحث عن مصادر وبدائل تمويل جديدة ورفع كفاءة استخدم الموارد المالية الحالية لتحسين مستوى

خدمة التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية.(الجمهورية اليمنية, رئاسة الوزراء, المجلس الأعلى لتخطيط التعليم, الأمانة العامة, 2008م, ص45).

وتصنف اليمن ضمن الدول الأقل نمواً, وتحتل المرتبة (151) من بين (177) دولة ضمن مؤشر التنمية البشرية, وبإجمالي ناتج قومي لكل فرد يبلغ (631) دولار أمريكي, ونصف عدد السكان يقعون تحت خط الفقر, وحوالي 16% من إجمالي السكان لا تتجوز القدرة الشرائية لهم الدولار في اليوم, وهو ما يؤثر بشكل مباشر على حجم المشاركة التي يمكن أن يقدمها المجتمع لدعم التعليم العام, خاصة المشاركات ذات الطابع المالي، كما يؤدي أيضاً إلى تراجع القدرة المالية للأسر اليمنية للإنفاق على التعليم.(اليونيسيف, 2006م, ص5).

وعليه فإن مؤسسات التعليم العالي تواجه تحديات كبيرة عالمياً ومحلياً, وعليها وضع سياسة للبحث العلمي وتمويله وربطه بمشكلات المجتمع والتنمية الشاملة ورجال الأعمال والمصانع ومؤسسات القطاع العام والخاص, ووضع سياسة للجوانب المالية بهدف إصلاح وتطوير التعليم العالي.(المجلس الأعلى لتخطيط التعليم, 2005م).

تساؤلات البحث:

ستحاول الدراسة الإجابة عن التساؤل الرئيس التالي:

ما البدائل المقترحة لتطوير التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية في ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة؟

ويتم الإجابة على هذا التساؤل من خلال التساؤلات الفرعية الآتية:

1- ما واقع تمويل التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية؟

2- ما المشكلات والصعوبات التي تواجه تمويل التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية؟

3- ما الاتجاهات والتجارب العالمية المعاصرة والمؤثرة في تطوير مصادر تمويل التعليم الجامعي؟

4- ما البدائل المقترحة لتطوير مصادر تمويل التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية؟

أهمية البحث

تكتسب الدراسة الحالية أهميتها من أهمية الموضوع الذي تسعى لتوضيحه و البحث فيه، وهو تمويل التعليم الجامعي، وهو من الموضوعات الحيوية في الوقت الحالي نظراً لزيادة الطلب على التعليم الجامعي، وهو من أهم القطاعات الذي يعمل على تحقيق أهداف التنمية و الرقي بالوطن, كما ستحاول هذه الرسالة الإسهام في تطوير مصادر تمويل التعليم بشكل عام والتعليم الجامعي بشكلٍ خاص. مع إيجاد بدائل جديدة لتمويل التعليم العالي.

أهداف البحث:

تهدف الدراسة الحالية إلى البدائل المقترحة لتطوير مصادر تمويل التعليم الجامعي في ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة في الجمهورية اليمنية ويتضح ذلك مما يلي:

1- تشخيص واقع تمويل التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية.

2- رصد المشكلات والصعوبات التي تواجه التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية.

3- عرض أهم الاتجاهات والتجارب العالمية في تمويل التعليم الجامعي.

4- تقديم بدائل مقترحة لتطوير مصادر تمويل التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية.

منهج البحث:

نظراً لطبيعة هذه الدراسة سوف يستخدم الباحث مايلي:

1- المنهج الوصفي حيث يقوم هذا المنهج على ما يلي:

- جمع البيانات والمعلومات حول مجال هذه الدراسة حيث سيقوم الباحث بالرجوع إلى البحوث والدراسات السابقة, والمؤتمرات, والكتب' والمراجع, وغيرها والمتعلقة بتطوير مصادر تمويل التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية.
- الكشف عن مصادر تمويل التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية.

2- جمع بيانات ومعلومات لتطوير بدائل التعليم الجامعي، ومصادره في الجمهورية اليمنية، وذلك باستخدام استبيان وتقديمه لعينة من الخبراء.

مصطلحات البحث:

(أ) مصادر التمويل:

تمثل المبالغ النقدية الواردة للمؤسسة التعليمية من جهة أو جهات مختلفة في هيئة وصايا و منح أو هبات وتبرعات, أو غير ذلك.(وزارة المعارف, 2000, ص1)

التعريف الإجرائي:

مصادر التمويل, هي مجموعة الموارد النقدية والعينية التي تمنح من جهة أو جهات مختلفة لمؤسسات التعليم العالي, لتحقيق أهداف تلك المؤسسة.

(ب) الاتجاهات العالمية المعاصرة:

الاتجاه العالمي المعاصر يجب أن تتحقق فيه الحداثة, والشيوع على مستوى العلماء والأمكنة بشكل يجعل من(الحدث) **Event** ظاهرة أو اتجاهاً بارزاً ويفضل أن يكون "" الاتجاه " قد تجاوز مرحلة (الفكر) إلى مرحلة التطبيق أو حتى " التجريب " (عابدين, 2003, ص ص 33-34).

التعريف الإجرائي:

الاتجاهات العالمية المعاصرة, هي عبارة عن تجارب عالمية حديثة, الهدف منها تطوير مصادر التعليم العالي, وتم تطبيقها وتجريبها في بعض الدول و حققت نجاحاً ملموساً في تطوير مصادر التعليم العالي.

الدراسات السابقة:

1- الدراسات العربية:

- **دراسة (البرعي،2007): تمويل التعليم العالي في اليمن الواقع وإمكانات التطوير(دراسة ميدانية).**

هدفت الدراسة إلى الكشف عن واقع التعليم العالي في الجمهورية اليمنية والتعرف على مصادره والأساليب التي يمكن أن تسهم في تنويعه وتطويره وكذا المعوقات التي تحد منه، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها إن التمويل يعتبر أهم التحديات التي تواجه المؤسسات التربوية, وضعف مشاركة المجتمع, كما أوصت الدراسة بضرورة زيادة الاعتمادات المالية المخصصة للتعليم العالي، ووجود مصادر إضافية وأساليب يمكن أن تسهم في تنويع تمويل التعليم العالي وتطويره في الجمهورية اليمنية.

- **دراسة (فائز، 2008): تطوير مصادر تمويل التعليم العام بالجمهورية اليمنية**

في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة.

هدفت الدراسة إلى رصد وتحليل أبرز الاتجاهات العالمية المعاصرة في مجال تمويل التعليم العام والإنفاق عليه, استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي, وقد توصلت الدراسة

إلى نتائج أهمها. أن المصدر الحكومي هو المصدر الرئيس في تمويل التعليم العام باليمن, حيث بلغ نسبته إلى المصادر الأخرى متوسط (96.24%) ونسبة

(3.76%) للمصادر الأخرى الأعوام 2000–2006م, ارتفعت نسبة القروض من (0.8%) عام 2000م, إلى (3.26%) عام 2006م, وزادت المنح إلى (1.84%) عام 2006م, فيما تراجعت نسبة الإيرادات الذاتية من (4.36%) عام 2000م, إلى (0.18%) عام 2006م.

وأن هنالك العديد من التجارب العالمية المعاصرة لتمويل التعليم العام والإنفاق عليه, طبقت في كثير من بلدان العالم المتقدمة والنامية ومنها البلدان العربية, تتناسب مع ظروف وطبيعة اليمن, يمكن الاستفادة منها في تطوير مصادر تمويل التعليم العام باليمن, للخروج من الأزمات المالية التي يعاني منها التعليم العام.

– دراسة(العبيكان 2012): التأمين التعاوني التعليمي تصور مقترح لاستثمار التأمينات في تمويل التعليم العالي السعودي.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى حاجة التعليم العالي إلى استثمار أرصدة التأمينات في أنشطته في المملكة العربية السعودية، وكذلك التعرف على الشروط والقواعد والإجراءات التنفيذية للتأمين التعاوني التعليمي، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن هناك جدوى لاستثمار التأمين في تمويل التعليم العالي، وأن هناك حاجة كبيرة لاستغلال التأمين في تمويل التعليم العالي، وأن شروط نجاح المنتج التأميني الجديد في تمويل التعليم العالي ذات أهمية كبيرة.

2- الدراسات الأجنبية:

ومن الدراسات الأجنبية التي تتعلق بالموضوع:

- **دراسة(جيسكي ترج ومكمهون ولتر1982)** (Geske G. Terrg and McMahon W.Walter) **تمويل التعليم.**

هدفت الدراسة إلى تحقيق توزيع أفضل للمخصصات التربوية عن طريق تحسين الكفاية والعدالة في موازنات التعليم في الولايات المتحدة

الأمريكية, واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي, وكان من أهم نتائجها؛ إمكانية إيجاد آليات لتحسين الكفاية بغير إنقاص للعدالة, وأن تحقيق العدالة يعد مصدراً من مصادر تحسين التمويل, وأن تحقيق الكفاية و العدالة يحققان من خلال تحسين التربية للجميع والمشاركة المجتمعية.

- **دراسة(كروكر هورستمان1983)(Croker Horstman.J) تمويل التعليم في انجلترا.**

هدفت الدراسة إلى معالجة عوائد ومخصصات التربية ومصادرها وتوزيعها, ودور السلطات المحلية في توزيع ميزانيات التعليم ومجالات إنفاقها, ومصادر تمويلها, استخدمت الدراسة المنهج الوصفي, وكانت أهم نتائجها أن تكلفة الطالب في مدارس نوعية خاصة تساوي تقريبا التكلفة للطالب في معظم المقاطعات المختلفة, كما انه رغم سيطرة السلطة المركزية فهنالك قدراً من السلطة والمسؤولية للسلطة المحلية في تمويل التعليم والإنفاق عليه.

- **دراسة(دنسون, 1984)(Dnnison.W.F) تمويل التعليم ومصادره.**

هدفت الدراسة إلى تحديد الإدارة الفعالة لمصادر التمويل, وتحديد الاستخدام الأمثل للمصادر

المتاحة, وخاصة في ظروف تزايد النفقات وقلة الموارد, استخدمت الدراسة المنهج الوصفي, وكان من نتائجها ضعف المعايير التي تحدد مرتبات المعلمين وضرورة رفع الوعي التحويلي لدي المعلمين ,كما أشارت الدراسة إلى أهمية التركيز على سنوات التعليم و القروض الطلابية لتمويل التعليم في بريطانيا, إلى جانب الاختلاف الشديد في النفقات المخصصة لكل طالب عن طريق السلطات المحلية في انجلترا.

- **دراسة(أودن ألن ولورانس,1992)(Odden,Allan and Picus Lewrence) تمويل المدرسة.**

هدفت الدراسة إلى التعرف على تمويل المدرسة في ظل الاتجاهات الحديثة كالإنتاجية, والانجاز الطلابي, وتحديد التكلفة والأموال اللازمة لتحقيق الأهداف القومية, وتوزيع الميزانية التعليمية بين الإدارات المدرسية والبرامج والدارسين, استخدمت الدراسة المنهج الوصفي, وكانت أهم نتائجها ضرورة إيجاد نظام جديد لتمويل المدارس وتحقيق العدالة, والتركيز على كيفية استخدام الأموال المتزايدة والمخصصة للتعليم في تحسين أداء الدارسين, وزيادة إنتاجية نظام التعليم العام على مستوى الدولة.

- **دراسة (لاسبيل, وأخرون,2000) التنبؤات المتعلقة بنفقات التعليم الابتدائي في البلدان النامية.**

هدفت الدراسة إلى تحديد التقدير الإحصائي للإنفاق العام الذي يتعين على البلدان النامية تحمله للوفاء بالطلب الطبيعي على التعليم الابتدائي المتوقع في عام 2000م, وتقديرات التكلفة التي يفترضها تصميم التعليم الابتدائي في ذلك التاريخ, ولتحقيق هدف الدراسة لجأ الباحث إلى نموذج محاكاة بسيط, يستخدم التقدير النفقات بحسب البلدان, يستند إلى مختلف قواعد البيانات المتاحة في اليونسكو, وكذلك "نموذ1ج التوقعات بالنفقات " الذي يوجد النفقات التعليمية عن طريق استخدام بعض المعادلات ألمعروفه لدى اليونسكو, وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها؛ يتوقع أن ينمو الناتج القومي الإجمالي العائد إلى مجمل البلدان النامية بين 1985– 2000م, بوتيرة سنوية مقدارها (75%), يتوقع أن يحقق معدل النمو الفعلي للإنتاج نموا أعلى في بلدان أسيا خلال الفترة نفسها, وأن معد نمو الناتج القومي الإجمالي للفرد في أسيا يقترب من (4,7%), وأن نسبة المعلمين إلى التلاميذ المتوقعة نهاية القرن 30 طالب للمعلم في أسيا بما يضيف أعباء جديدة.

مصادر تمويل التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية

يقصد بمصادر تمويل التعليم الجامعي" تشكيلة المصادر التي حصلت منها المنشأة على أموال بهدف استثمارها". أما مصادر تمويل التعليم فيقصد بها" الجهات التي يمكن الحصول منها على التكاليف اللازمة لبرامج التعليم"(مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط، المجلد الثلاثون، العدد الثاني، 2014م).

ومصدر تمويل التعليم، يعني ببساطة شديدة التزام جهة محددة (أو عدة جهات) بدفع تكاليف العملية التعليمية. وتتعدد مصادر تمويل النظم التعليمية وتتنوّع, ولكنها يمكن أن تختصر في ثلاثة أشكال شائعة هي: المصادر الحكومية وتدخل ضمنها المساعدات الدولية, والمصادر الأهلية, والجهود الذاتية للمؤسسات التعليمية نفسها، ولكل مصدر من هذه المصادر مؤيدوه ومعارضوه، والجدل حول هذه الأساليب لتمويل التعليم لا يكاد ينتهي حتى يبدأ من جديد, حتى بات في يقين الكثير من المعنيين بالشأن التعليمي ضرورة تضافر كافة أشكال مصادر تمويل التعليم لأي نظام تعليمي، وأن الاقتصار على مصدر واحد يهدد النظام التعليمي بالأزمات التمويلية المتوقعة(محمد فالح الجهني، 2010م، ص1).

ويمكن القول أن مصادر تمويل التعليم يمكن أن تصنف على النحو التالي:

أولاً. مصادر داخلية، وتشمل هذه المصادر:

1- التمويل الحكومي: ويأخذ هذا التمويل بدوره أشكالاً متعددة من أبرزها:

أ- التمويل عن طريق الحكومة المركزية.

ب- التمويل بالمشاركة بين الحكومة وحكومات الأقاليم.

جـ-التمويل بالمشاركة بين الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم والمحليات.

2- **التمويل الخاص- ويأخذ هذا التمويل الخاص صوراً متعددة منها:**

أ- المصروفات التي تحصل من التلاميذ.

ب- التبرعات والهبات(أحمد إسماعيل حجي، 2001م، ص95).

من خلال ما أفرزته الرؤيا لواقع الجامعات على مجمل المستويات فأنها تشترك بعامل أساسي ألا وهو مشكلة التمويل وتنوع مصادر التمويل, ودور الجامعات في التنمية الاقتصادية من خلال التنسيق والعمل المشترك في الجانب الاستثماري لتمويل منتجات الجامعات المعرفية التي تسهم في حل المشاكل الفنية والإدارية والمالية والاقتصادية, وتنمية الموارد لأطراف العملية الاستثمارية, وبالتالي تنويع مصادر التمويل للجامعات وبناء قاعدة علمية تعكس أثرها على المناهج والأساليب التعليمية في تنمية المهارات وفقاً لاحتياجات سوق العمل. (نبيه نديم العبيدي, 2010م, ص25).

وتتركز مصادر تمويل التعليم العالي في الجمهورية اليمنية في أربعة مصادر تمويلية هي:

1-التمويل الحكومي.

2-التمويل الذاتي.

3-التمويل من المنح.

4-التمويل من القروض الخارجية.(مجلدات الموازنة العامة للدولة, 2012م)

وللمزيد عن مصادر تمويل التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية، سنتكلم عن كل مصدر من تلك المصادر بشئ من التفصيل كما يلي:

1- التمويل الحكومي:

يُعد التمويل الحكومي المصدر الرئيس لتمويل التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية، ويتمثل في المبالغ المالية المرصودة في الموازنة العامة السنوية للدولة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وذلك بناءً على دخلها القومي، وموازنة الحكومة السنوية. وقد تراوحت نسبة مخصصات قطاع التعليم

بين (4%) و (5,1%) من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2005 و 2011م، وتراوحت بين(13,1%)، و(18,5%) من الموازنة العامة السنوية للدولة بين عامي 2005 و 2011م. وقُدرت اعتمادات قطاع التعليم المدرجة في مشاريع الموازنات العامة المختلفة للسنة المالية 2013م بمبلغ (447,008) مليون **ريال**، مقابل مبلغ (436,312) مليون **ريال** عام 2012م، بزيادة قدرها (10,696)، وبنسبة نمو (2,5 %)(أحمد علي الحاج محمد، 2014م، ص42).

وفي حين تراوحت نسبة مخصصات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بين (2,3%) و(2,5%) من الموازنة العامة السنوية للدولة بين عامي 2005، و 2011م، تراوحت نسبة مخصصات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بين(16%) و (17,2%) من قطاع التعليم في اليمن. وتحديدًا لما تقدم شهد الإنفاق على التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية نمواً كبيراً سنة بعد أخرى، حيث ارتفع من (557) مليون **ريال** في العام 1990م إلى (50) مليار **ريال** في العام 2010م، ليرتفع إلى (66) مليار **ريال** في العام 2012م، بزيادة تقرب من (65) مليار **ريال** يمني، بنسبة زيادة بلغت (99%)، وتعكس هذه الزيادة مدى اهتمام الحكومة اليمنية بالتعليم الجامعي، كغيره من نظم التعليم الأخرى(المصدر السابق، 2014م، ص42).

و تُعد الحكومات في بعض الدول هي المصدر الرئيس لتمويل معظم الجامعات، حيث تساهم الحكومة في تمويل الجامعات بعدة طرق وعبر العديد من الوسائل، ويعبر عن التمويل الحكومي للجامعات بالإنفاق العام الذي يقصد به " حجم الأموال التي تستقطع من الناتج القومي، والتي تدرج في الموازنات الحكومية، سواءً كانت حكومات مركزية، أم محلية أم غيرها من الجهات الرسمية بصفة دورية ودائمة"(لينا زياد صبيح، 2005م، ص4).

ويتفق الكثير من الباحثين على أن التمويل الحكومي للتعليم العالي هو ضرورة ملحة لما له من مزايا عديدة من أهمها:

1- إن التمويل الحكومي للتعليم العالي من شأنه توجيه التعليم بشكل أنجح نحو ما تحتاجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية من تخصصات.

2- تعميق استقلالية الجامعات وعدم تأثرها عن ضغوط القطاع الخاص.

3- إن التمويل الحكومي يحقق فكرة تكافؤ الفرص التعليمية لأبناء المجتمع، وهو بذلك يحقق العدالة الاجتماعية بينهم.

4- تمويل الدولة للجامعات العامة ضروري للمحافظة على توازنها وتمكينها من أداء رسالتها الاجتماعية والتربوية والحضارية والعلمية(معين حسن عبد الرحمن جبر، 2002م، ص19).

ويعتبر التمويل الحكومي المصدر الرئيس لتمويل التعليم الجامعي سواءً تعلق الأمر بالتعليم الجامعي أم دراسات الماجستير والدكتوراه أم تمويل الابتعاث الخارجي أم مختلف أنشطة وفعاليات التعليم العالي. وقد شهد التمويل الحكومي للتعليم العالي نمواً مطرداً خلال الفترة الماضية حيث زاد من (12,793) مليون **ريال** في عام 2001م ويمثل(95,4%) إلى (30,131) مليون **ريال** في عام 2005م ويمثل(94,1%) من إجمالي التمويل المتاح للتعليم العالي أي أن التمويل الحكومي يمثل في المتوسط حوالي (95%) من إجمالي مصادر التمويل خلال الفترة2001- 2007م). (الأمانة العامة للمجلس الأعلى لتخطيط التعليم, 2005م, 7).

وتعد الموازنة العامة الأداة الأساسية للحكومة اليمنية, لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية, وتشمل على مجمل الإيرادات الضريبية وغير الضريبية, وتعتمد الموازنة العامة للدولة في اليمن على الإيرادات النفطية والتي تصل إلى نسبة(73%) من الإيرادات العامة للدولة, ويتم الإنفاق من خلالها

على جميع المجالات ومن ضمنها التعليم(وزارة التخطيط, 2005م, ص11-13).

وهناك العديد من الاعتبارات المتعلقة بحجم التمويل الحكومي ومستواه ووضعه الراهن أبرزها ما يلي:

1) تقوم فكرة التعليم العالي في الجمهورية اليمنية على أساس أنه يندرج في إطار الخدمات العامة التي تنهض بها الدولة وتقدمها بصورة شبه مجانية غير أن هذه النظرة لخدمة التعليم العالي سادت في مراحل وفترات من التطور الاقتصادي وخاصة في الخمسين سنة الماضية وباتت النظرة الحديثة تقوم على أساس إشراك المجتمع في توفير خدمة التعليم العالي بما في ذلك طالبي الخدمة التعليمية ذاتها كما أنه يمكن تقديمها بمعايير السوق كما هو الحال عبر مؤسسات التعليم العالي الأهلي وخاصة لأولئك الذين تتوفر لديهم المقدرة المالية .

2) يواجه التمويل الحكومي للتعليم العالي قيوداً مالية تتعلق بمحدودية الموارد العامة للدولة والتي تحد من زيادة التمويل للتعليم العالي وبالتالي فإن التوسع الذي يشهده التعليم العالي حالياً ومستقبلاً يتطلب البحث عن مصادر أخرى مكملة، إذ أن زيادة التمويل الحكومي في ظل محدودية الموارد العامة للدولة لا يكون بنفس مستوى التوسع في التعليم العالي ولا يمكن أن يفي بمتطلبات تطويره وتحديثه وإدخال مفاهيم الجودة لمكون رئيس لمخرجات التعليم العالي. (الأمانة العامة للمجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2005م، ص7)

3) سيظل التمويل الحكومي للتعليم العالي يواجه ضغوطاً كبيرة، وعدم قدرته على الوفاء بمتطلبات التعليم العالي وذلك لسببين:

الأول : محدودية الطاقة الاستيعابية للتعليم الفني والتي ستظل كذلك على الأقل خلال السنوات العشر القادمة ..

الثاني : يتمثل في التدفق الكبيرة على مؤسسات التعليم الجامعي خاصة في ظل معدل نمو سكاني مرتفع (3.5%) ونظرة المجتمع للتعليم العالي باعتباره أحد العناصر المعززة للمركز الاجتماعي للأسرة على خلاف التعليم الفني الذي لا يزال في نظر قطاع كبير في المجتمع سلعة من الدرجة الثانية(المصدر السابق، 2005م، ص7).

وتختلف نفقات التعليم الجامعي من بلد إلى آخر باختلاف الإمكانات الاقتصادية والموارد المالية المتاحة, وفي الحقيقة إن نفقات التعليم الجامعي في جميع الدول تشكل عبئاً على ميزانياتها التي تستحوذ على جزء غير يسير من الدخل الوطني ومن نفقاتها الجارية. وهذا أكثر وضوحاً في الدول النامية التي تخصص نسبة مهمة من ميزانيتها الوطنية للتعليم ومع ذلك لا تكفي لتحقيق أهدافها التي تسعى إليها لمواجهة الطلب المتزايد على التعليم(بودية فاطمة, 2013م, ص11) .

وعلى الرغم من ذلك كله ومن القيمة الاجتماعية للتمويل الحكومي للجامعات إلا أنه تعرض لعدة انتقادات منها:

1- اعتماد الجامعات على حكوماتها قد يجعلها عرضه للضغط الحكومي وإضعاف الحرية الأكاديمية.

2- اعتماد الجامعات على الدعم الحكومي هو استغلال غير مباشر لدخل الفرد واستهلاكه عن طريق الضريبة التي يتحملها الفرد وقد لا تعود عليه بالفائدة.

3- الدعم الحكومي للجامعات قد يقلل من حماس المسئولين في الجامعات واندفاعهم بكامل طاقاتهم لإنجاح المؤسسة وهذا قد ينعكس على مخرجات التعليم (معين حسن عبد الرحمن جبر، 2002 م، ص19).

2- التمويل الذاتي:

يعتبر التمويل الذاتي الذي تحصل عليه مؤسسات التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية هامشياً وضئيلاً حيث ينحصر بين(2,4**%** – 4,4%) من إجمالي مصادر التمويل المتاحة خلال الفترة (2001– 2005 م) (الأمانة العامة للمجلس الأعلى لتخطيط التعليم,2005م, ص7).

ثم تراوحت نسبته بين(2,4%) و (5,4%) حتى عام 2012م وهنا ارتفع التمويل الذاتي للجامعات الحكومية من(420,1) مليون **ريال** في عام 2006م إلى نحو (5,00) مليار **ريال** في عام2012 م(أحمد علي الحاج محمد، 2014م، ص43).

ويتركز التمويل الذاتي في رسوم الطلاب الذين يلتحقون بمؤسسات التعليم الجامعي كرسوم التسجيل والأنشطة الطلابية ورسوم الحصول على وثائق التخرج, وهي عبارة عن مبالغ رمزية يصل أقصاها إلى(**6000**) ريال يمني كرسوم تسجيل في الكليات النظرية وحوالي (**8000**)ريال يمني في الكليات العلمية(الأمانة العامة للمجلس الأعلى لتخطيط التعليم,2005م, ص7).

ويتمثل التمويل الذاتي في المبالغ المالية التي تحصل عليها الجامعات الحكومية في اليمن، وتترتب حسب أهميتها في:

- رسوم الطلبة.
- رسوم التعليم الموازي، ورسوم الدراسة في النفقات الخاصة: وهي الرسوم التي يتحملها الطلبة الذين قبلوا في كليات الجامعات الحكومية، وتقل نسبة نجاحهم في الثانوية العامة عن المعدل الرسمي للقبول بهذه الكليات. وتنفق هذه الرسوم في أغراض حددتها اللوائح الداخلية للجامعات الحكومية.
- رسوم الطلبة الوافدين.
- رسوم برامج الدراسات العليا.
- رسوم برامج مراكز خدمة المجتمع والتعليم المستمر.
- إيجار المرافق الجامعية الخدمية.

- الدورات التدريبية.
- الاستشارات العلمية المقدمة للقطاعين (الخاص والعام).

المقالة I. •رسوم الخدمات الطلابية (أحمد علي الحاج محمد، 2014م، ص43).

الجدير بالذكر أن ثمة مورداً ذاتياً واعداً يتمثل في رسوم النظام الموازي الذي تم إدخاله في برامج الدراسات الجامعية والتي تبلغ حوالي(1800) دولار سنوياً على الطالب في كلية الطب و(900) دولار في كلية الهندسة وحوالي (40) ألف **ريال** يمني في الكليات النظرية غير أنه مقتصر على بعض الكليات العلمية والنظرية التي لديها تخصصات علمية يتزايد الطلب عليها في سوق العمل كالطب والحاسوب والتجارة, وليس هناك معلومات عن حجم المبالغ التي حصلت عليها بعض مؤسسات التعليم الجامعي نتيجة إدخال النظام الموازي الجديد(الأمانة العامة للمجلس الأعلى لتخطيط التعليم, 2005م، ص7).

ومصادر التمويل الذاتية التي يمكن أن تتصدى لها الجامعات ومؤسسات التعليم العالي بدرجة أكبر من مؤسسات التعليم العام المدعومة حكوميًا، من منطلق مسؤولية الحكومات عن توفير التعليم العام والأساسي لكل المواطنين كحق وطني. فقد يكون هناك من يكون قادر على مواصلة التعليم العالي بتفوق، لكنه غير قادر عليه ماديًا، وهنا تبدو المنح الدراسية، من ريع أموال الوقف الإسلامي على الجامعات، الممنوحة لطلبة التعليم العالي مصدراً تمويلياً ذا جدوى وأثر تعليمي، مقارنة بأثره لدى طالب التعليم العام، الذي يتكئ على أحقيته بالحصول على التعليم في هذا المستوى (محمد فالح الجهني، 2010م، ص8).

ولقد لجأت كثير من جامعات الدول الأوربية إلى أسلوب التمويل الذاتي وذلك ضمن إطار أسلوب الجامعة المنتجة والتي تعني " قيام الجامعة بممارسة

بعض النشاطات المضافة إلى مهامها الأساسية لقاء تحقيق بعض الموارد المالية التي تعزز من موازنة الجامعة نفسها، والتي تحسن من مستوى التدريس فيها"(لينا زياد صبيح، 2005م، ص54).

وبإمكان الجامعة القيام ببحوث متميزة للحصول على دخل كبير من خلال بيع الحقوق المختلفة المسجلة، ونتائج البحوث التي تقوم بها، ولمزيد من الاستفادة تحتاج تلك المؤسسات إلى توفير الخبرات المتخصصة، وإلى تقديم الحوافز لموظفيها من أجل تسويق الاكتشافات والابتكارات التي تستخدمها(معين حسن عبد الرحمن جبر، 2002م، ص ص33، 34).

3- **التمويل من المنح:**

وتتمثل في المساعدات المادية الدولية، والمنح المالية المقدمة من الدول والمنظمات الدولية والإقليمية، وهذا التمويل متواضع، إذ تصل نسبته إلى(1,2%) من إجمالي الإنفاق على التعليم الجامعي. وعلى الرغم من ارتفاع المنح والهبات والمعونات الخارجية المقدمة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجمهورية اليمنية، ومن ضمنها الجامعات الحكومية إلى نحو (5,4) مليار ريال في عام 2012م، بيد أنها تشكل نسبة زهيدة، حيث تقدر المنح بنحو(1,5 %) من إجمالي مصادر التمويل المتاحة، ومع ذلك فهي تأتي لسد ثغرات مهمة للتعليم الجامعي في اليمن(أحمد علي الحاج محمد، 2014م، ص44).

ويقوم "البنك الدولي" بدعم العديد من المشاريع التعليمية في التعليم الجامعي منها: تمويل مشروع أطلق عليه (التعليم العالي اليمني والتعليم والابتكار) لمدة أربع سنوات بدأت من عام 2003م، وقد ساهم هذا المشروع في تمويل الإدارة الجامعية وجودة التعليم، وبناء قدرات التعليم العالي في الجمهورية اليمنية لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، وذلك عن طريق تهيئة المناخ المناسب لجامعتي صنعاء وعدن في الشروع بعملية البناء، فضلاً عن تمويل

بعض التجهيزات الرأسمالية كالمعدات، أو بناء القدرات الذاتية لمؤسسات التعليم العالي(المصدر السابق، 2014م، ص44).

وتُعد المنح والقروض الطلابية واحدة من الآليات المستخدمة في استعادة تكاليف تمويل التعليم الجامعي, وعادة ترتبط المنح والقروض الطلابية بالدخل والأداء الأكاديمي ونوع التعليم الذي يحصل عليه الطالب, وفي معظم الأوقات تحتوي القروض الطلابية على نسبة حقيقية من المنح الخفية, حيث أن الكثير من دول العالم تؤكد على ضرورة عدم حرمان أي طالب من التعليم لمجرد فقره(زياد علي محمود الجرجاوي, 2005م, ص10).

والمنح عبارة عن إسهامات في شكل منحة أو منح من المنظمات والدول الأجنبية لتمويل بعض المشروعات التعليمية, وعادة ما تكون مساعدات مشروطة, كأن تشترط المنظمة أو الدولة المانحة دعم مشروع معين, أو أن تقوم هي بتنفيذ المشروع أو الإشراف على تنفيذه أو الدفع مباشرة لمقاول يقوم بالتنفيذ, وتأخذ هذه المنح والمساعدات صوراً وأشكالاً متعددة من المساعدات النقدية أو العينية, كتقديم بعض الخبراء والاستشاريين أو تقديم بعض المنح الدراسية, أو الأبنية أو المعدات والأجهزة أو دورات تدريب وغيرها من المساعدات(فائز ناصر علي مجاهد، 2008م، ص57).

وتلعب المنظمات الدولية غير الحكومية دوراً واضحاً كشريك في التنمية الاقتصادية والاجتماعية, ومادة فاعلة في تنشيط منظمات المجتمع المدني المحلية, الأمر الذي جعل المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة يعول كثيراً على قدراتها, وقد بدأ نشاط المنظمات الدولية في اليمن منذ عام 1964م في المحافظات الشمالية, ومع نهاية 2005م بلغ عدد المنظمات الدولية غير الحكومية في اليمن(45) منظمة أجنبية وعربية وإسلامية يتركز نشاطها في المجالات التربوية والصحية والتنمية الريفية وقضايا النوع الاجتماعي وغيرها, وتقوم بتقديم المنح والمساعدات المختلفة (وزارة التخطيط, 2005, ص39).

وتُعد المنح من مصادر التمويل الخارجية، التي تتلقاها كثير من البلدان النامية على شكل إعانات من بلدان أو منظمات عالمية، ويتم ذلك بشكل ثنائي بين حكومتين أو مؤسستين تعليميتين، أو عن طريق مؤسسات ومنظمات متعددة. وتشمل هذه المساعدات مساعدات فنية، أو مساعدات مالية، وتتضمن المساعدات الفنية تقديم بعض المعلمين والأستاذة، من قبل الدولة المتبرعة، أو تقديم بعض المنح الدراسية للدراسة في بلد أجنبي، أما المساعدات المالية فتشمل المنح المالية التي قد تقدمها بعض الدول(لينا زياد صبيح، 2005م، ص53).

ويرى باحثون أن تشجيع تجميع موارد مالية جديدة ومستمرة من المنظمات السياسية والأحزاب الشعبية والجمعيات والنوادي والنقابات والاتحادات، على شكل تبرعات بأراضي للبناء، ومباني قائمة وتبرعات لشراء تجهيزات مادية ضرورية، ويتطلب دعاية كاملة ومناسبة لحث الأفراد على التبرع وربط ذلك بنوع من الإعفاءات الضريبية المعينة، ومنح كبار المتبرعين مقاعد للطلبة في الجامعات، أو بغير ذلك من الحوافز التي لا تخل بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية(معين حسن عبد الرحمن جبر، 2002م، ص31).

ولقد مثلت المنح الخارجية في إطار التمويل العالي مورداً ثانوياً حيث بلغت أقصاها في عام 2004م حوالي (434) مليون **ريال** وتمثل (1,5%) من إجمالي مصادر التمويل وبرغم ضآلة هذا المصدر إلا أنه مصدر مؤقت ولا يعول عليه كثيراً في دعم جهود التطوير للتعليم العالي خاصة وأن المنح الخارجية تتجه في الغالب لدعم التعليم الأساسي والثانوي, ومع ذلك فأن تنمية هذا المصدر من خلال تنشيط العلاقات الثقافية مع مؤسسات التعليم العالي في الدول المختلفة لهو جدير بالاعتبار والنظر(الأمانة العامة للمجلس الأعلى لتخطيط التعليم, 2005م، ص 8).

4- التمويل من القروض الخارجية:

تشكل القروض الخارجية مصدراً تمويلياً ثانوياً وذات طبيعة مؤقتة وقد بلغت إجمالي القروض الخارجية للتعليم العالي خلال الفترة (2001– 2005م) مبلغ (3058) مليون **ريال** وتتصف القروض الخارجية بأنها لا تأخذ مساراً ثابتاً بل تشهد تغيرات بالزيادة أو النقص الأمر الذي يصعب التنبؤ بحجمها في المستقبل كما يصعب الاعتماد عليها كمصدر من مصادر تمويل التعليم العالي لأسباب تتعلق بكون القروض الميسرة التي تقدمها مؤسسات التمويل الدولية (البنك والصندوق) توجه عادة نحو تمويل التعليم الأساسي والثانوي أو تقتصر على تمويل بعض التجهيزات الرأسمالية كالمعدات أو بناء القدرات الذاتية لمؤسسات التعليم العالي.(الأمانة العامة للمجلس الأعلى لتخطيط التعليم, 2005م, ص8).

ولقد زادت النفقات على التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية بمقدار(75%) تعزي هذه الزيادة الملحوظة في الفترة من 2006م إلى 2007م، على الأرجح إلى زيادة عائدات الحكومة نتيجة ارتفاع أسعار النفط الدولية في ذلك العام. ويذكر أن نحو(4%) من إنفاق اليمن على التعليم يأتي من التمويل الخارجي(الجمهورية اليمنية البنك الدولي، 2010م،93،94).

والتمويل من القروض الخارجية مصدر ثانوي، وغير منتظم، وقد وصلت مساهمة القروض الخارجية إلى (4,1%) في عام 2007م. ومع أنها تشكل مصدرًا تمويليًا ثانويًا، وذات طبيعة مؤقتة، فقد بلغ إجمالي القروض الخارجية للتعليم الجامعي في العام 2012م نحو (3,40) مليار **ريال**، أي ما نسبته (5,5%) من إجمالي الموازنة المرصودة لوزارة التعليم العالي. وبما أن القروض الخارجية تشهد تغيرات بين الزيادة والنقص، فمن الصعوبة التوقع بحجمها في المستقبل، كما يصعب الاعتماد عليها كمصدر من مصادر تمويل التعليم العالي(أحمد علي الحاج محمد، 2014م، ص45).

وهناك مصادر أخرى للتمويل خصوصاً في مجال التعليم العالي في الجمهورية اليمنية وتتمثل في المصادر التالية:

1- الهبات والتبرعات والمنح.
2- دخل المراكز والمرافق التابعة للمؤسسات التربوية.
3- دخل البحوث العلمية والتطبيقية.
4- دخل الخدمات الاستشارية.
5- ريع أموال المؤسسات التربوية المنقولة وغير المنقولة.
6- دخل خدمات الدورات التعليمية والتعليم المستمر.
7- القروض.
8- الضرائب.
9- عوائد الاختراعات والابتكارات.
10- الاستثمارات في بعض عوائدها.
11- الأنشطة التجارية والربحية التي تديرها المؤسسات التربوية داخل وخارج حرمها.
12- الإيجارات لبعض مرافقها(سيلان جبران العبيدي, 2002م ص ص10, 11).

البدائل المقترحة لتمويل التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية

م	العبارة	موافق	موافق إلى حداً ما	غير موافق
	أولا: محور التمويل الحكومي:			
.1	**رفع مخصصات التعليم الجامعي السنوية من الميزانية العامة والدخل القومي للدولة.**			
.2	**إنشاء صندوق وطني مركزي لصالح تمويل التعليم الجامعي**			
.3	**فرض ضريبة قومية لصالح التمويل الجامعي.**			

مصادر تمويل التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية

م	العبارة	موافق	موافق إلى حداً ما	غير موافق
4.	تخصيص نسبة من عائدات النفط لصالح التعليم الجامعي.			
5.	تخصيص نسبة من عوائد الأوقاف المالية والعينية لصالح التعليم الجامعي.			
6.	تخصيص نسبة من رسوم برامج الدراسات العليا.			
7.	فرض رسوم على القطاعات الخدمية المختلفة مثل (بطاقات السفر وغيرها) لصالح التعليم الجامعي.			
8.	تخصيص نسبة من رسوم الدراسة بالجامعة.			
9.	مساهمة السلطة المحلية.			
10.	رسوم استخدام المختبرات والورش والأجهزة البحثية من قبل مؤسسات المجتمع.			
	ثانيا : التمويل الذاتي:-			
11.	تحميل الطلاب الباقين للإعادة نفقات تعليمهم.			
12.	فرض بعض الغرامات المالية على الطلاب في حالة تكرار مخالفتهم الأنظمة واللوائح الجامعية.			
13.	رسوم الاشتراك في الدورات التدريبية في الجامعة.			
14.	عائد استخدام آلات الطباعة والكمبيوتر وآلات التصوير بالجامعة.			
15.	استثمار قاعات مصادر التعلم والانترنت، والمكتبات، وغيرها خارج الدوام الرسمي، وفي العطل الصيفية لصالح الجامعات.			
16.	استغلال المرافق التابعة للجامعات، وتأجيرها لصالح الجامعات.			
	ثالثا: التمويل من المنح والقروض الأجنبية :-			
17.	تشجيع المشاركة الشعبية في تمويل التعليم عن طريق الهبات والتبرعات والمنح من رجال الأعمال والقادرين.			
18.	تفعيل دور مجالس الآمناء , للمساهمة في الجوانب التمويلية للجامعات.			
19.	تشجيع المنظمات المدنية والجمعيات غير الحكومية لتقديم المشروعات والخدمات التعليمية لطلاب الجامعات.			

م	العبارة	موافق	موافق إلى حداً ما	غير موافق
20.	توجيه مؤسسات القطاع الخاص والشركات والبنوك للاستثمار في التعليم الجامعي.			
21.	تشجيع القطاع الخاص في تمويل التعليم الجامعي.			
22.	تخفيض الضريبة على المؤسسات والشركات التي تقدم منح أو تبرعاً لمؤسسات التعليم الجامعي.			
23.	دعوة الدول الصديقة والشقيقة إلى دعم مشروعات تطوير التعليم الجامعي.			
24.	المشاركة في المشروعات الدولية التي تناقش مشكلات التعليم الجامعي.			
25.	توطيد علاقة الشراكة بين الحكومة وشركاء التنمية وتعزيز إشراك ممثلي الجهات المانحة في الإعداد والتنفيذ والتقييم .			
26.	إعطاء أولوية أكبر للصناديق العربية للتنمية, لتمويل مشاريع التعليم الجامعي.			
	ر ابعاً: بدائل مقترحة لتمويل التعليم الجامعي في اليمن:			
27.	إنشاء كراسٍ أكاديمية بأسماء مموليها.			
28.	الحقوق الفكرية للجامعة في مجال(البحوث_الاختراعات_المؤلفات_الترجمات).			
29.	استخدام عائدات أو فوائد الأموال المجمدة في البنوك لصالح التعليم الجامعي			
30.	الأنشطة الإنتاجية الخاصة بالكليات التطبيقية.			
31.	توجيه مؤسسات القطاع الخاص والشركات والبنوك للاستثمار في التعليم الجامعي			
32.	فرض رسوم على الإعلانات في وسائل الإعلام المختلفة.			
33.	إضافة رسوم على شبكة الاتصالات المحمولة والعادية لصالح التعليم الجامعي.			
34.	رسوم الخدمات الطلابية (إسكان_ نقل- تغذية).			
35.	رسوم مراجعي المستشفى الجامعي.			

م	العبارة	موافق	موافق إلى حداً ما	غير موافق
36.	المعارض السنوية والفصلية لبيع منتجات بعض الكليات.			
37.	إيجار المرافق الجامعية (مطاعم_آلات الطباعة وآلات التصوير والكمبيوتر_ والأكشاك).			

نتائج الدراسة

هدف البحث الحالي إلى إيجاد بدائل مقترحة لتمويل التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية في ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة، وذلك من خلال رصد وتحليل أبرز الاتجاهات العالمية المعاصرة، لتمويل التعليم الجامعي والإنفاق عليه، ودراسة وتشخيص الواقع الحالي لتمويل التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية.

ولتحقيق أهداف البحث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي، وكذلك استبيان قُدم لمجموعة من الخبراء، حول البدائل المقترحة لتمويل التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية.

وفي ضوء ذلك توصل البحث إلى عدد من النتائج النظرية والميدانية أهمها ما يلي:

1- يعتبر التمويل الحكومي في الجمهورية اليمنية المصدر الرئيس لتمويل التعليم الجامعي سواءً تعلق الأمر بالتعليم الجامعي أم دراسات الماجستير والدكتوراه أم تمويل الإبتعاث الخارجي أم مختلف أنشطة وفعاليات التعليم العالي.

2- نسبة مخصصات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في اليمن تراوحت بين (2,3%) و(2,5%) من الموازنة العامة السنوية للدولة بين عامي 2005، و 2011م، كانت نسبة مخصصات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بين(16%) و (17,2%) من قطاع التعليم في اليمن.

3- شهد الإنفاق على التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية نمواً كبيراً سنة بعد أخرى، حيث ارتفع من (557) مليون ريال في العام 1990م إلى (50) مليار ريال في العام 2010م، ليرتفع إلى (66) مليار ريال في العام 2012م، بزيادة تقرب من (65) مليار ريال يمني، بنسبة زيادة بلغت (99%)، وتعكس هذه الزيادة مدى اهتمام الحكومة اليمنية بالتعليم الجامعي، كغيره من نظم التعليم الأخرى.

4- يعتبر التمويل الذاتي الذي تحصل عليه مؤسسات التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية هامشياً وضئيلاً حيث ينحصر بين(2,4% – 4,4%) من إجمالي مصادر التمويل المتاحة خلال الفترة (2001–2005 م) (الأمانة العامة للمجلس الأعلى لتخطيط التعليم,2005م, ص7). ثم تراوحت نسبته بين(2,4%) و (5,4%) حتى عام 2012م. وهنا ارتفع التمويل الذاتي للجامعات الحكومية من(420,1) مليون ريال في عام 2006م إلى نحو (5,00) مليار ريال في عام2012م.

5- التمويل من المنح متواضع، تصل نسبته إلى(1,2%) من إجمالي الإنفاق على التعليم الجامعي. وعلى الرغم من ارتفاع المنح والهبات والمعونات الخارجية المقدمة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجمهورية اليمنية، ومن ضمنها الجامعات الحكومية إلى نحو (5,4) مليار ريال في عام 2012م، بيد أنها تشكل نسبة زهيدة، حيث تقدر المنح بنحو(1,5 %) من إجمالي مصادر التمويل المتاحة، ومع ذلك فهي تأتي لسد ثغرات مهمة للتعليم الجامعي في اليمن.

6- يعتبر التمويل من القروض الخارجية مصدراً ثانوياً، وغير منتظم، وقد وصلت مساهمة القروض الخارجية إلى (4,1%) في عام 2007م. ومع أنها تشكل مصدرًا تمويليًا ثانويًا، وذات طبيعة مؤقتة، فقد بلغ إجمالي القروض الخارجية للتعليم الجامعي في العام 2012م نحو

(3,40) مليار ريال، أي ما نسبته (5,5%) من إجمالي الموازنة المرصودة لوزارة التعليم العالي.

7- هنالك العديد من التجارب العالمية المعاصرة لتمويل التعليم الجامعي, طُبقت في كثير من بلدان العالم, تتناسب مع ظروف وطبيعة الجمهورية اليمنية, يمكن الاستفادة منها في تمويل التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية.

8- موافقة أفراد العينة من الخبراء والمختصين, وبنسب مئوية مرتفعة, على بدائل تمويل التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية, وذلك من أجل النهوض بالتعليم الجامعي وتطويره.

9- حصل المحور الذي كان يدور حول"التمويل الحكومي" على نسبة (86%)، ويوافق الخبراء المختصون في هذا المجال على تطوير مصادر التمويل الحكومي للتعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية.

10-حصل المحور الذي كان يدور حول "التمويل الذاتي" على نسبة (87%)، ويوافق الخبراء المختصون في هذا المجال على التمويل الذاتي للتمويل الجامعي في الجمهورية اليمنية، ومشاركة السلطة المحلية، والقطاع الخاص في تمويل التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية.

11-حصل المحور الذي كان يدور حول "التمويل من المنح والقروض الأجنبية " على نسبة (96%) ويوافق الخبراء المختصون، على زيادة التمويل الجامعي في الجمهورية اليمنية من المنح والقروض الأجنبية، وضرورة تشجيع المشاركة الشعبية، والمنظمات المدنية، والجمعيات غير الحكومية، والجهات المانحة، وتوطيد علاقة الشراكة بين الحكومة وشركاء التنمية وتعزيز إشراك ممثلي الجهات المانحة في الإعداد والتنفيذ والتقييم.

12- حصل المحور الذي كان يدور حول "بدائل مقترحة لتمويل التعليم الجامعي في اليمن" على نسبة (95%)، ويوافق الخبراء المختصون على البدائل المقترحة لتمويل التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية، وذلك من أجل تحسين التعليم وتطويره.

وفي ضوء النتائج قام الباحث بعمل بدائل مقترحة لتمويل التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية، واختيار البديل المناسب، أو البديل التكاملي لتمويل التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية.

المراجع

1- عبد الله بن حلفان بن عبد الله العايش, بنك التنمية الإسلامي ودوره في التنمية التعليمية، بحث تم المشارك به في المؤتمر العربي الرابع للمعونات والمنح الدولية وأثرها على التنمية في الوطن العربي(إدارة التعاون العربي)، تونس، للفترة من 1431/5/6-1431/5/8هـ. 2009م.

2- محمود عباس عابدين، علم اقتصاديات التعليم الحديث، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004م.

3- فائز ناصر علي مجاهد, تطوير مصادر تمويل التعليم بالجمهورية اليمنية في ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة, رسالة ماجستير, كلية التربية, جامعة صنعاء, 2008م.

4- صفاء الحبيشي, وعائشة العمري, دليل الجودة والاعتماد الأكاديمي بكليات التربية, 2009م.

5- محمد أحمد الحاوري، التعليم في اليمن بين قيود التمويل ومتطلبات التطوير, دراسة مقدمة للمجلس الأعلى لتخطيط التعليم اليمن, المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، صنعاء, 2005م.

6- المؤشرات التعليمية في الجمهورية اليمنية (من منظور تنموي) (990-2025م)، عبد الملك الضرعي, 2009م.

7- الجمهورية اليمنية, رئاسة الوزراء, المجلس الأعلى لتخطيط التعليم, الأمانة العامة, 2008م).

8- اليونيسيف ورشة إلغاء الرسوم المدرسية من 9-10أبريل بمركز البحوث والتطوير التربوي, منظمة اليونيسيف, صنعاء، 2007م.

9- مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية، الجمهورية اليمنية، رئاسة الوزراء، المجلس الأعلى لتخطيط التعليم, الأمانة العامة، 2006م.

10- مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية مراحله أنواعه المختلفة،(2004/2003م)، الأمانة العامة للمجلس الأعلى لتخطيط التعليم, صنعاء،2005م.

11- أحمد إسماعيل حجي، الإدارة التعليمية والإدارة المدرسية، دار الفكر، القاهرة، 2001م.

12- نبيه نديم العبيدي إستراتيجية التمويل للجامعات المنتجة، جامعات المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين أنموذجا" ، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، العدد10، 2011م.

13- أحمد علي الحاج محمد، التعليم الجامعي في اليمن، صنعاء، 2014م.

14- لينا زياد صبيح، صيغ تمويل التعليم المستقاة من الفكر التربوي وأوجه الإفادة منها في تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2005م.

15- معين حسن عبد الرحمن جبر، نموذج مقترح لتمويل التعليم العالي في فلسطين من وجهة نظر أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية بنابلس، 2002م.

16- بودية فاطمة, دور الاستثمار العام في قطاع التعليم العالي في تحقيق النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014م، دور الاستثمار العام في قطاع التعليم العالي في تحقيق النمو الاقتصادي(دراسة قياسية لكل من الجزائر السعودية والأردن باستخدام معطيات بانيل)، من الفترة 12/11مارس، 2013م.

17- أحمد علي الحاج محمد، تكاليف التعليم وعائداته نظرياً وتطبيقياً، صنعاء 2014م.

18- زياد علي محمود الجرجاوي, أزمات تمويل التعليم العالي الجامعي في فلسطين، بحث مقدم لمؤتمر أوضاع الجامعات الفلسطينية المنعقدة في

الجامعات العربية الأمريكية في جنين بالتعاون مع نقابات العاملين في الجامعات الفلسطينية، جنين، 2005م.

19- الجمهورية اليمنية تقرير حو وضع التعليم(التحديات والفرص) البنك الدولي، 2010م.

20- سيلان جبران العبيدي، ضمان جودة مخرجات التعليم العالي في إطار حاجات المجتمع، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، بيروت 6-10ديسمبر، 2009م.

21- الجمهورية اليمنية، وزارة التعليم العالي, حقائق ومؤشرات الإنجاز خلال 20عاماً 1990- 2010م.

http://www.almarefh.net/show_content_sub.php?CUV=376&SubModel=138&ID=780

1- Ahmed. M(1975). The Economics of Non-formal Education. Resources Costs and Benefits. N.Y: Prager Publisher.

2-Cohn, Elchanan, and Gesk, G.Terry(1990). Economics of Education. N.Y: Bergman Press

3- Croker .Horstman. J(1983). The Financing of Education England Comparative. Education review, Volume. 31,No.2.

4- Gesk, G. Terrg and Mcmahon , W. Walter(1982). Financing Education. Overcoming Inefficiency and Inequity :The University of Olinois Press .U .S.A.